TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/43/SC.2/L.2
16 October 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الثالثة والأربعون
جنيف، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦
البند ٦ من جدول الأعمال

استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد

الملخص الذي أعده الرئيس ومشروع الاستنتاجات المتفق عليها

ألف - الملخص الذي أعده الرئيس

١- أجرت الوفود مناقشة مفيدة وواسعة النطاق بشأن التعاون التقني للأونكتاد. وجرى التبادل البناء لوجهات النظر بين البلدان المستفيدة والبلدان المانحة، التي نظرت إلى الاتجاهات الماضية والآفاق المنتظرة في ضوء نتائج الأونكتاد التاسع بشأن التعاون التقني، على أساس الوثائق التي أعدتها الأمانة (TD/B/43/7 والمرفق الإحصائي).

٢- وقد تبدى رأي حظي باتفاق واسع بشأن الحاجة إلى تنفيذ الأحكام التي وضعت في ميدراند بشأن التعاون التقني بصفة عاجلة. وطلب إلى الأمانة أن تعد بأسرع ما يمكن مشروع الاستراتيجية اللازمة للتعاون بين البرنامج العادي والبرامج الخارجة عن الميزانية والخطة الثلاثية المتجددة للتعاون التقني، لكي يبحثها المجلس ويعتمدها في وقت مبكر عام ١٩٩٧ على أساس تعليقات الوفود واقتراحات الأمين العام. وينبغي أن تكون الخطة لعام ١٩٩٧ متاحة قبل نهاية السنة الجارية.

٣- ورئي أيضاً أن الأونكتاد يحتاج إلى برنامج أكثر تركيزاً للتعاون التقني يستند إلى أولويات برنامج عمله وإلى المجالات المحددة في الفقرة ٩٧ من النتائج النهائية للأونكتاد التاسع. وأشير إلى أن الأمر يقتضي أن يرتكز ذلك على طلبات البلدان المستفيدة. وكان هناك اتفاق أيضاً على وجوب أن تعكس الاستراتيجية والخطة تركيزاً للتعاون التقني على الأنشطة ذات الوجهة العملية التي تسهم عملياً في التنمية على المستوى القطري أو الاقليمي.

٤- وأخذت اللجنة علماً أيضاً بالاتجاهات في تعبئة الموارد واستخدامها. ورحبت بالزيادة في المساهمات المقدمة للصناديق الاستئمانية للتعاون التقني للأونكتاد من المصادر الثنائية وغير الثنائية، التي ينبغي مواصلة تعبئتها على نحو يتمشى مع أولويات الأونكتاد.

٥- وأُعرب عن القلق إزاء الانخفاض النسبي والمطلق في أنشطة المساعدة التقنية في أقل البلدان نمواً، بما يناقض الأولويات المتفق عليها في ميدراند. وفي معرض التذكير بنتائج ميدراند ظهر اتفاق على أن البلدان الأكثر احتياجاً - وخاصة في افريقيا وأقل البلدان نمواً - ينبغي أن تولى أولوية في المساعدة التي يقدمها الأونكتاد وأن تنعكس هذه الأولوية بشكل كامل في الاستراتيجية والخطة الثلاثية للتعاون التقني.

٦- وينبغي أن تتضمن الاستراتيجية والخطة أيضاً إنشاء صندوق استئماني للأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً - وهو أمر ينظر إليه على أنه أداة فعالة لأعمال سياسة الأونكتاد التاسع الرامية إلى إعطاء أولوية لأقل البلدان نمواً. وأعربت بعض البلدان عن استعدادها لأن تبحث بنظرة مواتية تقديم مساهمات للصندوق. وقيل إنه لا ينبغي لإنشاء مثل هذا الصندوق أن يؤثر على جهود الأمانة الرامية إلى تركيز الأولوية على أقل البلدان نمواً في أنشطة التعاون التقني الأخرى التي يضطلع بها الأونكتاد خارج نطاق الصندوق. وأعربت الوفود عن تطلعها إلى المشاورات المعتزمة مع الأمين العام بهذا الشأن.

٧- وشددت جميع البلدان النامية على ما يساورها من قلق من أن تكون الزيادة التي شهدتها مؤخراً أنشطة التعاون التقني للأونكتاد في وسط وشرق أوروبا على حساب برامج الأونكتاد في البلدان النامية وأن تكون معوقة لتوجه الأمانة وقدرتها في دعم هذه البرامج. وأكدت جميع الوفود على أهمية تخطيط وتنفيذ برنامج الأونكتاد للتعاون التقني وفقاً لأحكام الفقرة ٩٥ من "الشراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية".

٨- وكان هناك تأكيد قوي على عملية الرصد والتقييم باعتبارها عنصراً هاماً في تحسين فعالية التعاون التقني وفي تركيز الأنشطة على النتائج والتأثير. ورئي أن الأمر يحتاج إلى ثقافة للتقييم حتى يتسنى مراعاة الدروس المستفادة من التجربة في مرحلة التصميم.

٩- وأشير إلى عدة برامج للتعاون التقني حددت في الوثيقة الختامية للأونكتاد التاسع، باعتبار أنها توفر مستوى عالياً من المشورة والدعم للبلدان المستفيدة. وأشير بصفة خاصة إلى الحاجة إلى المساعدة في بيئة ما بعد جولة أوروغواي، بما فيها القضايا الجديدة والآخذة في الظهور وقانون المنافسة والاستثمار. وشددت بعض الوفود على الحاجة إلى التعاون التقني في مجال التجارة مع البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك المساعدة للبلدان التي بصدد الانضمام إلى هذه المنظمة. ومن البرامج الأخرى التي أثنت عليها الوفود: إدارة الديون، وبرنامج تنظيم المشاريع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ٢١(EMPRETEC 21)، والتعاون دون الاقليمي والاقليمي، والتدريب التجاري والكفاءة في التجارة، بما في ذلك النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية وشبكة نقاط التجارة العالمية. وطالبت بعض الوفود بمزيد من التعاون التقني لقطاع السلع الأساسية، في ضوء أهمية هذا القطاع لعدد من البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نمواً.

١٠- وأيدت عدة وفود اقتراح دعوة البلدان التي تستعمل البرامج الحاسوبية للأونكتاد - أي نظام المعلومات المسبقة عن البضائع والنظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية ونظام إدارة الديون والتحليل المالي لها - إلى الإسهام في التكاليف المترتبة على الصيانة المنتظمة وخدمة الدعم، على أن يكون مفهوماً أن يعكس مستوى "رسوم المستعمل" هذه القدرة على الدفع، غير أن بلداناً أخرى رأت أن الاقتراح في حاجة إلى مزيد من الدراسة قبل تطبيقه. وقدم طلب بإعفاء أقل البلدان نمواً من رسوم المستعمل هذه، واقترحت بعض البلدان المانحة زيادة تطوير مفهوم تقاسم التكاليف في تمويل برنامج التعاون التقني للأونكتاد.

١١- ورحبت اللجنة بالتعاون المتزايد مع المنظمات الأخرى في إعداد برامج التعاون التقني المشتركة وتنفيذها. وأشير بوجه خاص إلى برنامج التعاون التقني المتكامل المشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية من أجل تنمية تجارة أفريقيا في بيئة ما بعد جولة أوروغواي كمثال لمنافع التعاون فيما بين الوكالات. وجرى التشديد على ضرورة اجراء تقييم لتنفيذ هذا البرنامج. كما أشير إلى أهمية التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في مجالات الاستثمار وتنمية المنشآت.

١٢- وأعرب عن القلق بشأن الانخفاض الشديد في توافر موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشاريع التعاون التقني في مجالات التجارة والتنمية التي ينفذها الأونكتاد. وأعربت الوفود عن رأي مؤداه أن التعاون التقني من أجل التجارة والاستثمار يمكن أن يعزز أهداف التنمية البشرية المستدامة. ولهذا الغرض سيكون التعاون الأوثق بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفيداً في تمكين الأونكتاد من تعزيز الأهداف المحددة في ميدراند ورحبت الوفود باستئناف حوار أنشط بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد في هذه المسألة. كما أشير إلى أن البلدان المستفيدة يمكن أن تدرج طلبات التعاون في مجال التجارة والاستثمار في برامجها الوطنية التي يمولها مانحون خارجيون بما فيهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

باء - مشروع استنتاجات متفق عليها مقدم إلى مجلس التجارة والتنمية ليعتمده

"وافق مجلس التجارة والتنمية على ما يلي:

'١' الطلب إلى الأمين العام للأونكتاد وضع اللمسات الأخيرة في استراتيجية وخطة التعاون التقني قبل نهاية العام الجاري، بالتشاور مع الدول الأعضاء على أساس مقررات ميدراند ذات الصلة والاقتراحات الواردة في تقريره (TD/B/43/7) والتعليقات عليه؛ على أن يراعي كذلك آراء الدول الأعضاء التي قدمت خلال عملية التشاور سالفة الذكر بشأن الاتجاهات في برنامج التعاون التقني للأونكتاد في عام ١٩٩٥ ومضمونه؛

'٢' وضع الاستراتيجية والنظر في خطة عام ١٩٩٧ والعامين التاليين له في الدورة التنفيذية للمجلس في أوائل عام ١٩٩٧؛

'٣' الدعوة إلى إسهامات في صندوق الأونكتاد الاستئماني المقترح من أجل أقل البلدان نمواً؛

'٤' الترحيب بالمشاورات بين الأمين العام للأونكتاد ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المسائل المتعلقة بالتجارة والاستثمار، وخاصة على ضوء غايات التنمية البشرية المستدامة في البرامج التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودعوة الأمين العام إلى إبلاغ مجلس التجارة والتنمية دورياً بالتقدم في سير هذه المشاورات؛

'٥' الطلب إلى الأمين العام للأونكتاد، تنفيذا للفقرة ٩٩ من "الشراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"، استعراض ترتيبات التعاون القائمة، وعقد ترتيبات رسمية عند الاقتضاء مثل مذكرات التفاهم مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة؛ وينبغي أن تكون هذه الترتيبات شفافة، وأن تناقش مع الدول الأعضاء، وأن تتناول إمكان إقامة فرق عمل مشتركة بين الوكالات، والترحيب بالبرنامج المتكامل من أجل افريقيا الذي بدأه الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية واقتراح اجراء تقييم لتنفيذ هذا البرنامج".

- - - -